

قَوْلُ الْجَمْهُورِ  
عِنْدَ ابْنِ الْجَوْزِيِّ  
فِي تَفْسِيرِهِ  
دراسة منهجية ووصفية

عبدالله بن ابراهيم بن محمد العصيمي



بحث مستلّ من رسالة ماجستير بعنوان:

قول الجمهور عند ابن الجوزي في تفسيره -دراسة منهجية وصفية-

معلومات الباحث/

عبد الله بن إبراهيم بن محمد العصيلي

جامعة القصيم - كلية الشريعة - قسم القرآن وعلومه

٤٥١١١٣٨٢٣@qu.edu.sa

٠٥٠٨٧١٠٧٤٦



## مجالات قول الجمهور عند ابن الجوزي

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: مسائل التفسير.

المبحث الثاني: مسائل علوم القرآن.

المبحث الثالث: مسائل الأحكام الشرعية.

المبحث الرابع: مسائل اللغة.



## تهيد

نسب ابن الجوزي القول للجمهور في شتى المجالات، في التفسير، وعلوم القرآن، والأحكام الشرعية، واللغة، وهذه هي أهم المجالات المتعلقة بالتفسير، والمبينة له، وقد نصَّ ابن الجوزي في مقدمة تفسيره على أن يفِي بتفسير الآية وألَّا يُخِلَّ بشيء منها، حيث قال: "لما رأيت جمهور كتب المفسرين لا يكاد الكتاب منها يفِي بالمقصود كشفه حتى ينظر للآية الواحدة في كتب، فزُبَّ تفسير أخل فيه بعلم الناسخ والمنسوخ، أو ببعضه، فإن وجد فيه لم يوجد أسباب النزول، أو أكثرها، فإن وجد لم يوجد بيان المكي من المدني، وإن وجد ذلك لم توجد الإشارة إلى حكم الآية، فإن وجد لم يوجد جواب إشكال يقع في الآية، إلى غير ذلك من الفنون المطلوبة.

وقد أدرجت في هذا الكتاب من هذه الفنون المذكورة مع ما لم أذكره مما لا يستغني التفسير عنه ما أرجو به وقوع الغناء بهذا الكتاب عن أكثر ما يجانسه"<sup>(١)</sup>، وقبل الحديث عن مجالات قول الجمهور عند ابن الجوزي أذكر في الجدول الآتي العدد الإجمالي للمواضع حسب المجالات:

مجالات قول الجمهور				
النسبة	عدد المواضع	المجالات		
٧٦,١%	٣٥١	التفسير		
١,١%	٥	اللغة		
٥,٤%	٢٥	الأحكام الشرعية		
١٧,٤%	٨٠	٢٠	أسباب النزول	
		٢٢	المكي والمدني	
		١٧	المبهمات	
		٢١	الناسخ والمنسوخ	
١٠٠,٠%	٤٦١	الإجمالي		

(١) زاد المسير في علم التفسير (١/١٧٨).



## المبحث الأول: مسائل التفسير.

المراد بالتفسير: "علم يعرف به فهم كتاب الله المنزل على نبيه محمد ﷺ، وبيان معانيه، واستخراج أحكامه وحكمه"<sup>(١)</sup>.

علم التفسير من أهم العلوم المتعلقة بالقرآن الكريم، وغايته بيان معاني القرآن الكريم، فيه يفهم كلام الله عز وجل، وقد أفنى العلماء أعمارهم في تفسيره، بل منهم من ندم على إمضاء أكثر أوقاته في غير معاني القرآن، كما قال ابن تيمية: "وندمت على تضييع أكثر أوقاتي في غير معاني القرآن"<sup>(٢)</sup>.  
ومن الأمثلة على مسائل التفسير في الآيات التي نسب فيها ابن الجوزي قولاً للجمهور<sup>(٣)</sup>:

**المثال الأول:** قال ابن الجوزي عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَدِيفُونَ فِي الْمَسْجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]: "في هذه المباشرة قولان:

أحدهما: أنها الجامعة، وهو قول الأكثرين.

والثاني: أنها ما دون الجماع من اللمس والقُبل، قاله ابن زيد.

وقال قتادة: كان الرجل المعتكف إذا خرج من المسجد، فلقي امرأته باشرها إذا أراد ذلك، فوعظهم الله في ذلك"<sup>(٤)</sup>.

**المثال الثاني:** قال ابن الجوزي عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ [آل عمران: ٤٧]: "ثم في معنى الآية ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه إخراج الإنسان حيّاً من النطفة، وهي ميتة، وإخراج النطفة من الإنسان، وكذلك إخراج الفرخ من البيضة من الطائر، هذا قول ابن مسعود، وابن عباس، ومجاهد، وابن جبير، والجمهور.  
والثاني: أنه إخراج المؤمن الحي بالإيمان من الكافر الميت بالكفر، وإخراج الكافر الميت بالكفر من المؤمن الحي بالإيمان، روى نحو هذا الضحاك عن ابن عباس، وهو قول الحسن، وعطاء.

(١) البرهان في علوم القرآن للزركشي (١٣/١).

(٢) العقود الدرية في ذكر بعض مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية لابن عبد الهادي (ص ٤١).

(٣) وللاستزادة من الأمثلة، انظر: زاد المسير في علم التفسير (١٦٥/٢)، (٣٧٨/٥)، (٢٢/٦)، (٦١/٨)، (١٥٧/١٣).

(٤) زاد المسير في علم التفسير (٩٧/٢).



والثالث: أنه إخراج السنبله الحية من الحبة الميتة، والنخلة الحية من النواة الميتة، والنواة الميتة من النخلة الحية، قاله السدي.

وقال الزجاج: يخرج النبات الغض من الحب اليابس، والحب اليابس من النبات الحي النامي<sup>(١)</sup>.

**المثال الثالث:** قال ابن الجوزي عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا هِيَ مِنَ الظَّالِمِينَ ببَعِيدٍ﴾ [هود: ٨٣]:  
"في المراد بالظالمين ها هنا ثلاثة أقوال:

أحدها: أن المراد بالظالمين ها هنا: كفار قريش، خوَّفهم الله بها، قاله الأكثرون.

والثاني: أنه عام في كل ظالم.

قال قتادة: والله ما أجاز الله منها ظالمًا بعد قوم لوط، فاتقوا الله وكونوا منه على حذر.

والثالث: أنهم قوم لوط، فالمعنى: وما هي من الظالمين، أي: من قوم لوط ببعيد، والمعنى: لم تكن لتُخطئهم، قاله الفراء.<sup>(٢)</sup>

**المثال الرابع:** قال ابن الجوزي عند تفسير قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ الْحُسْنَى﴾ [الرعد: ٢٨]:  
"وفي الحسنى ثلاثة أقوال:

أحدها: أنها الجنة، قاله ابن عباس، والجمهور.

والثاني: أنها الحياة والرزق، قاله مجاهد.

والثالث: كل خير من الجنة فما دونها، قاله أبو عبيدة<sup>(٣)</sup>.

**المثال الخامس:** قال ابن الجوزي عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَيَقُولَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ [المُدَّثِّر: ٣١]:  
"فيه ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه النفاق، ذكره الأكثرون.

والثاني: أنه الشك، قاله مقاتل.

(١) زاد المسير في علم التفسير (٥٦/٣).

(٢) زاد المسير في علم التفسير (٣٢٦/٧).

(٣) زاد المسير في علم التفسير (٩٦/٨).



وزعم أنهم يهود أهل المدينة، وعنده أن هذه الآية مدنية.

والثالث: أنه الخلاف، قاله الحسين بن الفضل، وقال: لم يكن بمكة نفاق، وهذه مكة، فأما (الكافرون) فهم مشركو العرب<sup>(١)</sup>.

وعدد المواضع التي نسب فيها القول للجمهور في المسائل التفسيرية ثلاث مئة وواحد وثلاثين موضعًا - كما مر - ومن هذا يتبين ما يلي:

أولاً: أن أكثر المواضع التي نسب فيها القول للجمهور هي مسائل التفسير، حيث بلغت ثلاث مئة وواحد وخمسين موضعًا، أي: ما نسبته (٧٦,١٪).

ثانياً: تدل كثرة المواضع التي نسب فيها ابن الجوزي القول إلى الجمهور في مسائل التفسير على عنايته البارزة بالمعاني التفسيرية وتركيزه عليها، وعدم خروجه في الغالب عن مقصود التفسير إلى علوم أخرى.

(١) زاد المسير في علم التفسير (٣٦٨/١٣).



## المبحث الثاني: مسائل علوم القرآن.

علوم القرآن هي: "مباحث تتعلق بالقرآن الكريم من ناحية نزوله، وترتيبه، وجمعه، وكتابته، وقراءته، وتفسيره، وإعجازه، وناسخه، ومنسوخه، ودفع الشبه عنه، ونحو ذلك"<sup>(١)</sup>، وقد ذكروا له أنواعًا كثيرة، وتباين المفسرون في ذكرهم لها في تفاسيرهم، ومنهم من أَلَّف مؤلفًا فيها، ومن أنواع علوم القرآن التي نسب ابن الجوزي فيها قولًا للجمهور؛ أسباب النزول، والمكي والمدني، والمبهمات، والناسخ والمنسوخ، وفي هذا المبحث ذكر أمثلة عليها مما نسب ابن الجوزي فيها قولًا للجمهور من خلال ما يأتي:

### أولاً: أسباب النزول:

ذكر العلماء أن نزول القرآن لا يخرج عن قسمين، إما ألا يكون بسبب مباشر، كأن يُنزل الله القرآن لحاجة أو مصلحة، أو يكون هناك سبب مباشر، فينزل قرآن بشأنه، وهذا الأخير هو المراد بأسباب النزول، ومن تعريفاته أنه: "كل قول أو فعل نزل بشأنه قرآن عند وقوعه"<sup>(٢)</sup>.

ومما يُبيِّن أهمية أسباب النزول أن ابن مسعود رضي الله عنه اهتم به اهتمامًا بالغًا، حيث قال: "والذي لا إله غيره ما من كتاب الله سورة إلا أنا أعلم حيث نزلت، وما من آية إلا أنا أعلم فيما أنزلت، ولو أعلم أحدا هو أعلم بكتاب الله مني تبلغه الإبل لركبت إليه"<sup>(٣)</sup>.

وأسباب النزول لا يستغني عنها المفسر في تفسيره، فيها يُعرف معنى الآية، ويزول الإشكال، وتُعرف أولى الأقوال في تفسير الآية، وتظهر بعض حكمة الشارع في تشريع الأحكام، وتزكو النفوس، وغير ذلك من الفوائد.

ومما ذكره العلماء عن أهمية معرفة أسباب النزول، وتعلقها بتفسير الآية، ما ذكره الواحدي في مقدمة كتابه أسباب نزول القرآن، مُبيِّنًا أهمية أسباب النزول حيث قال: "إذ هي أوفى ما يجب الوقوف

(١) مناهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني (١/ ٢٧).

(٢) المحرر في أسباب نزول القرآن من خلال الكتب التسعة للمزني (١/ ١٠٥).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه (١٤٨/٧)، برقم (٢٤٦٣).



عليها، وأولى ما تُصرف العناية إليها، لامتناع معرفة تفسير الآية وقصد سبيلها، دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها" (١).

وقال ابن تيمية: "ومعرفة سبب النزول يُعين على فهم الآية؛ فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب" (٢).

**ومن الأمثلة على نسبة القول للجمهور عند ابن الجوزي في أسباب النزول (٣):**

**المثال الأول:** قال ابن الجوزي عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١]: "اختلفوا فيمن نزلت على قولين:

أحدهما: أنها نزلت في المنافقين الذين كانوا على عهد رسول الله ﷺ، وهو قول الجمهور، منهم: ابن عباس، ومجاهد.

والثاني: أن المراد بها قوم لم يكونوا مخلوقوا حين نزولها، قاله سلمان الفارسي" (٤).

**المثال الثاني:** قال ابن الجوزي عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: ١١٦]: "في سبب نزولها قولان:

أحدهما: أنها نزلت في حق طُعمة بن أبيرق لما هرب من مكة، ومات على الشرك، وهذا قول الجمهور، منهم: سعيد بن جبير.

والثاني: أن شيخًا من الأعراب جاء إلى رسول الله ﷺ فقال: إني مُنْهِمِك في الذنوب، إلا أني لم أشرك بالله منذ عرفته، وإني لنادم مستغفر، فما حالي؟ فنزلت هذه الآية، رُوي عن ابن عباس" (٥).

**المثال الثالث:** قال ابن الجوزي عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ أُنْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ﴾ [الحج: ١١]:

(١) أسباب نزول القرآن للواحدي (ص ٨).

(٢) مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية (ص ١٦).

(٣) وللاستزادة من الأمثلة، انظر: زاد المسير في علم التفسير (١٧٢/٣)، (٢٣٠/٤)، (٢٩٤/٦)، (٨٢/٨)، (٢٢١/١٣).

(٤) زاد المسير في علم التفسير (٢٣٨/١).

(٥) زاد المسير في علم التفسير (٢٨٢/٤).



" وفي سبب نزول هذه الآية قولان:

أحدهما: أن ناسًا من العرب كان يأتون رسول الله ﷺ، فيقولون: نحن على دينك، فإن أصابوا معيشة، ونتجت خيلهم، وولدت نساؤهم الغلمان اطمأنوا وقالوا: هذا دين حق، وإن لم يجز الأمر على ذلك قالوا: هذا دين سوء، فينقلبون عن دينهم، فنزلت هذه الآية، هذا معنى قول ابن عباس، وبه قال الأكثرون.

والثاني: أن رجلاً من اليهود أسلم فذهب بصره وماله وولده، فتشاءم بالإسلام، فأتى رسول الله ﷺ فقال: أقلني، فقال: ((إِنَّ الْإِسْلَامَ لَا يُقَالُ)). فقال: إني لم أصب في ديني هذا خيراً، أذهب بصري ومالي وولدي، فقال: ((يَا يَهُودِيُّ: إِنَّ الْإِسْلَامَ يَسْبِكُ الرَّجَالَ كَمَا تَسْبِكُ النَّارُ حَبَثَ الْحَدِيدِ وَالْفِضَّةِ وَالذَّهَبِ))، فنزلت هذه الآية، رواه عطية عن أبي سعيد الخدري<sup>(١)</sup>.

**المثال الرابع:** قال ابن الجوزي عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦]: "في سبب نزولها قولان:

أحدهما: أن رسول الله ﷺ انطلق يخطب زينب بنت جحش لزيد بن حارثة، فقالت: لا أرضاه، ولست بناكحته، فقال رسول الله ﷺ: ((بَلَى فَاَنكِحِيهِ، فَإِنِّي قَدْ رَضِيْتُهُ لَكَ))، فأبَتْ، فنزلت هذه الآية.

وهذا المعنى مروى عن ابن عباس، ومجاهد، وقتادة، والجمهور.

وذكر بعض المفسرين أن عبد الله بن جحش أخطأ زينب كره ذلك كما كرهته زينب، فلما نزلت الآية رضيًا وسلماً.

قال مقاتل: والمراد بالمؤمن: عبد الله بن جحش، والمؤمنة: زينب بنت جحش.

والثاني: أنها نزلت في أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط، وكانت أول امرأة هاجرت، فوهبت نفسها لرسول الله ﷺ، فقال: ((قَدْ قَبِلْتُكَ))، وزوجها زيد بن حارثة، فسخطت هي وأخوها، وقالوا: إنما أردنا رسول الله، فزوجها عبده؟! فنزلت هذه الآية، قاله ابن زيد.

(١) زاد المسير في علم التفسير (٤٣٥/٩).



والأول عند المفسرين أصح" (١).

**المثال الخامس:** قال ابن الجوزي عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَا﴾ [الأحقاف]: [١٧]: "وروي عن ابن عباس أنها نزلت في عبد الرحمن بن أبي بكر قبل إسلامه، كان أبواه يدعوانه إلى الإسلام، وهو يأبى، وعلى هذا جمهور المفسرين. وقد روي عن عائشة أنها كانت تُنكر أن تكون الآية نزلت في عبد الرحمن، وتحلف على ذلك وتقول: لو شئت لسميت الذي نزلت فيه.

قال الزجاج: وقول من قال: إنها نزلت في عبد الرحمن، باطل بقوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ﴾ [الأحقاف: ١٨]، فأعلم الله أن هؤلاء لا يؤمنون، وعبد الرحمن مؤمن، والتفسير الصحيح أنها نزلت في الكافر العاق.

وروي عن مجاهد أنها نزلت في عبد الله بن أبي بكر.

وعن الحسن أنها نزلت في جماعة من كفار قريش قالوا ذلك لآبائهم" (٢).

### ثانياً: المكي والمدني:

المكي والمدني هو: "علم يبحث منازل القرآن المكي والمدني، وكل ما يتعلق بذلك من ملابسات الأحوال" (٣).

وضابطه أن: "المكي ما نزل قبل الهجرة، والمدني ما نزل بعدها، سواء نزل بمكة، أم بالمدينة، عام الفتح، أو عام حجة الوداع، أم بسفر من الأسفار" (٤).

والمكي والمدني من أنواع علوم القرآن التي اهتم بها المفسرون كثيراً، من الصحابة وممن جاء بعدهم، ومراً أنفاً قول ابن مسعود رضي الله عنه: "والذي لا إله غيره ما من كتاب الله سورة إلا أنا أعلم حيث نزلت،

(١) زاد المسير في علم التفسير (٩٦/١١).

(٢) زاد المسير في علم التفسير (٢١٤/١٢).

(٣) المكي والمدني في القرآن الكريم لعبد الرزاق حسين محمد (٤١/١).

(٤) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي (٣٧ / ١).



وما من آية إلا أنا أعلم فيما أنزلت، ولو أعلم أحدًا هو أعلم بكتاب الله مني، تبليغه الإبل، لركبت إليه" (١).

وبمعرفة المكي والمدني من السور والآيات يفهم معنى الآية، ويُعرف النسخ والمنسوخ، ويُرجح بين الأقوال، وتظهر بعض حكمة الشارع في التدرج في التشريع، وغير ذلك.

قال الشافعي: "لا يحل لأحد يفتي في دين الله إلا رجلًا عارفًا بكتاب الله، بناسخه ومنسوخه، وبمحكمه ومنتشابهه، وتأويله وتنزيله، ومكيه ومدنيه، وما أريد به، وفيما أنزل، ثم يكون بعد ذلك بصيرًا بحديث رسول الله ﷺ" (٢).

وقال الشاطبي: "المدني من السور ينبغي أن يكون مُنَزَّلًا في الفهم على المكي، وكذلك المكي بعضه مع بعض، والمدني بعضه مع بعض، على حسب ترتيبه في التنزيل، وإلا لم يصح، والدليل على ذلك أن معنى الخطاب المدني في الغالب مبني على المكي، كما أن المتأخر من كل واحد منهما مبني على متقدمه، دل على ذلك الاستقراء، وذلك إنما يكون ببيان مجمل، أو تخصيص عموم، أو تقييد مطلق، أو تفصيل ما لم يفصل، أو تكميل ما لم يظهر تكميله" (٣).

ومن الأمثلة على نسبة القول للجمهور عند ابن الجوزي في المكي والمدني (٤):

**المثال الأول:** قال ابن الجوزي في أول تفسير سورة لقمان: "وهي مكية في قول الأكثرين.

وروي عن عطاء أنه قال: هي مكية سوى آيتين منها نزلتا بالمدينة، وهما قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ﴾ [لقمان: ٢٧] والتي بعدها (٥).

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (١٤٨/٧)، برقم (٢٤٦٣).

(٢) الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي (٣٣١ / ٢).

(٣) الموافقات للشاطبي (٢٥٦ / ٤).

(٤) وللاستزادة من الأمثلة، انظر: زاد المسير في علم التفسير (٢٢٥/١١)، (٢٣٣/١٢)، (٣٢٩/١٢)، (٣٩٣/١٣)، (٣٢١/١٤).

(٥) وهي قوله تعالى: ﴿مَا خَلَقَكُمْ وَلَا بَعَثَكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَاحِدَةً إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ﴾ [لقمان: ٢٨].



ورُوي عن الحسن أنه قال: إلا آية نزلت بالمدينة، وهي قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [لقمان: ٤]، لأن الصلاة والزكاة مدينتان<sup>(١)</sup>.

**المثال الثاني:** قال ابن الجوزي في أول تفسير سورة الجاثية:

"روى العوفي وابن أبي طلحة عن ابن عباس أنها مكية، وهو قول الحسن، وعكرمة، ومجاهد، وقتادة، والجمهور.

وقال مقاتل: هي مكية كلها.

وحكي عن ابن عباس وقتادة أنهما قالا: هي مكية إلا آية، وهي قوله: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا يَغْفِرُوا﴾ [الجاثية: ١٤]<sup>(٢)</sup>.

**المثال الثالث:** قال ابن الجوزي في أول تفسير سورة المجادلة: "وهي مدنية في قول ابن عباس، والحسن، ومجاهد، وعكرمة، وقتادة، والجمهور.

ورُوي عن عطاء أنه قال: العشر الأول منها مدني<sup>(٣)</sup>، والباقي مكي.

وعن ابن السائب: أنها مدنية سوى آية، وهي قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ﴾ [المجادلة: ٤]<sup>(٤)</sup>.

**المثال الرابع:** قال ابن الجوزي في أول تفسير سورة التين: "وفيها قولان:

أحدهما: أنها مكية، قاله الجمهور، منهم: الحسن، وعطاء.

والثاني: أنها مدنية، حكاها الماوردي عن ابن عباس، وقتادة<sup>(٥)</sup>.

**المثال الخامس:** قال ابن الجوزي في أول تفسير سورة الماعون: "وفيها قولان:

(١) زاد المسير في علم التفسير (٥/١١).

(٢) زاد المسير في علم التفسير (١٨٥/١٢).

(٣) أي: إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا النَّجْوَى مِنَ الشَّيْطَانِ لِيَحْزُنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَيْسَ بِضَارِّهِمْ شَيْئًا إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [المجادلة: ١٠].

(٤) زاد المسير في علم التفسير (٧٣/١٣).

(٥) زاد المسير في علم التفسير (٢٥٧/١٤).



أحدهما: مكية، قاله الجمهور.

والثاني: مدنية، زُوي عن ابن عباس، وقتادة.

وقال هبة الله المفسّر: نزل نصفها بمكة في العاص بن وائل، ونصفها بالمدينة في عبد الله بن أبي المنافق<sup>(١)</sup>.

### ثالثاً: المبهمات<sup>(٢)</sup>:

المراد بالمبهمات في القرآن: "ما لم يصرح به في القرآن من الأعلام، الأزمنة، والأماكن، والأعداد، ونحوها"<sup>(٣)</sup>.

وذكر العلماء أن الأصل في علم المبهمات<sup>(٤)</sup> حديث ابن عباس " مكثت سنة أريد أن أسأل عمر بن الخطاب عن آية، فما أستطيع أن أسأله هيبه له، حتى خرج حاجاً فخرجت معه، فلما رجعت وكنا ببعض الطريق، عدل إلى الأراك لحاجة له، قال: فوقفت له حتى فرغ، ثم سرت معه، فقلت: يا أمير المؤمنين، من اللتان تظاهرتا على النبي ﷺ من أزواجه، فقال: تلك حفصة وعائشة..."<sup>(٥)</sup>.

### ومن الأمثلة على نسبة القول للجمهور عند ابن الجوزي في المبهمات:

**المثال الأول:** قال ابن الجوزي عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ﴾ [هُود: ٤٢]: "وفي اسمه قولان:

أحدهما: كنعان، وهو قول الأكثرين.

والثاني: اسمه يام، قاله أبو صالح عن ابن عباس، وبه قال عبيد بن عمير، وابن إسحاق<sup>(٦)</sup>.

### المثال الثاني: قال ابن الجوزي عند تفسير قوله تعالى:

(١) زاد المسير في علم التفسير (٣٤٩/١٤).

(٢) وللاستزادة من الأمثلة، انظر: زاد المسير في علم التفسير (٥١٧/٧)، (٩٨/٩)، (٣٢٩/١١)، (٢٣٠/١٤)، (٢٦٢/١٤).

(٣) انظر: التعريف والأعلام لما أجم في القرآن من الأسماء والأعلام للسهيلى (ص ٨).

(٤) مفحمت الأقران في مبهمات القرآن للسيوطي (ص ٧-٨).

(٥) أخرجه البخاري (١٨٦٦/٤)، برقم (٤٦٢٩)، ومسلم (١٨٨/٤)، برقم (١٤٧٩).

(٦) زاد المسير في علم التفسير (٢٦٠/٧).



"قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾ [يُوسُف: ٩٦] فيه قولان:

أحدهما: أنه يهودا، قاله أبو صالح عن ابن عباس، وبه قال مجاهد، وهب بن منبه، والسدي، والجمهور.

والثاني: أنه شمعون، قاله الضحاك<sup>(١)</sup>.

**المثال الثالث:** قال ابن الجوزي عند تفسير قوله تعالى:

"قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا لَقِيَا غُلَامًا﴾ [الكَهْف: ٧٤] اختلفوا في هذا الغلام هل كان بالغًا، أم لا؟

على قولين:

أحدهما: أنه لم يكن بالغًا، قاله ابن عباس، ومجاهد، والأكثر.

والثاني: أنه كان شابًا قد قبض على لحيته، حكاه الماوردي عن ابن عباس أيضًا، واحتج بأن غير البالغ لم يجر عليه قلم، فلا يستحق القتل.

وقد يُسَمَّى الرجل غلامًا، قالت ليلي الأخيلية تمدح الحجاج:

..... غُلامٌ إِذَا هَزَّ القَنَاةَ سَقَاهَا<sup>(٢)</sup>.

**المثال الرابع:** قال ابن الجوزي عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَأَرَدْنَا أَنْ يُبَدِّلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِمَّنْهُ زَكَاةً

وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾ [الكَهْف: ٨١] وفيما بُدِّلَا به قولان:

أحدهما: جارية، قاله الأكثر.

وروى عطاء عن ابن عباس، قال: أبدلهما به جارية ولدت سبعين نبيًا.

والثاني: غلام مسلم، قاله ابن جريج<sup>(٣)</sup>.

**المثال الخامس:** قال ابن الجوزي عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَطُورِ سِينِينَ﴾ [التين: ٢] "فالطور: جبل،

وفيه قولان:

(١) زاد المسير في علم التفسير (٣٧/٨).

(٢) زاد المسير في علم التفسير (١١٠/٩).

(٣) زاد المسير في علم التفسير (١٢٣/٩).



أحدهما: أنه الجبل الذي كلم الله موسى عليه، قاله كعب الأخبار في الأكثرين.  
والثاني: أنه جبل بالشام، قاله قتادة<sup>(١)</sup>.

### رابعاً: الناسخ والمنسوخ:

يعرف النسخ بأنه: "رفع حكم دليل شرعي، أو لفظه، بدليل من الكتاب والسنة"<sup>(٢)</sup>.

وعلم الناسخ والمنسوخ من العلوم التي لها شأن عظيم، فيه تُعرف الأحكام، والحلال والحرام، ويُدفع توهم التعارض بين الآيات، ومما ذكره العلماء عن الناسخ والمنسوخ، ما رواه أبو عبد الرحمن السلمي، قال: "إن علي بن أبي طالب عليه السلام مرَّ بقاصٍ يُفص، فقال: هل علمت الناسخ والمنسوخ؟ قال: لا، قال: هلكت وأهلكت"<sup>(٣)</sup>.

وقال الشافعي: "ولا ينبغي للمفتي أن يفتي أحداً إلا متى يجمع أن يكون عالماً علم الكتاب وعلم ناسخه ومنسوخه"<sup>(٤)</sup>.

وقال السيوطي: "قال الأئمة: لا يجوز لأحد أن يفسر كتاب الله إلا بعد أن يعرف منه الناسخ والمنسوخ"<sup>(٥)</sup>.

ومن الأمثلة على نسبة القول للجمهور عند ابن الجوزي في الناسخ والمنسوخ<sup>(٦)</sup>:

**المثال الأول:** قال ابن الجوزي عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَنَّا أَعْمَلْنَا وَلَكُمْ أَعْمَلُكُمْ﴾ [البقرة: ١٣٩]: "قال أكثر المفسرين: هذا الكلام اقتضى نوع مساهلة، ثم نُسخ بآية السيف"<sup>(٧)</sup><sup>(٨)</sup>.

(١) زاد المسير في علم التفسير (٢٥٩/١٤).

(٢) الأصول من علم الأصول لابن عثيمين (ص ٥١).

(٣) أخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام في الناسخ والمنسوخ (٤/١).

(٤) الأم للشافعي (٣١٧/٧).

(٥) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي (٦٦/٣).

(٦) وللاستزادة من الأمثلة، انظر: زاد المسير في علم التفسير (٣٥١/٣)، (٢٠/٥)، (٢٥٠/٨)، (١٣٥/١٠)، (٣٨٢/١٢).

(٧) وهي قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَنْسَلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرْمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَأَحْصُرُوهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَعَاتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة: ٥].

(٨) زاد المسير في علم التفسير (٧/٢).



**المثال الثاني:** قال ابن الجوزي عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَاعْفُ عَنْهُمْ وَأَصْفَحْ﴾ [المائدة: ١٣]:  
"واختلفوا في نسخها على قولين:

أحدهما: أنها منسوخة، قاله الجمهور.

واختلفوا في ناسخها على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنها آية السيف.

والثاني: قوله: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [التوبة: ٢٩] الآية.

والثالث: قوله: ﴿وَمَا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً﴾ [الأنفال: ٥٨].

والثاني: أنها نزلت في قوم كان بينهم وبين النبي ﷺ عهد، فغدروا، وأرادوا قتل النبي ﷺ فأظهره الله عليهم، ثم أنزل الله هذه الآية، ولم تنسخ.

قال ابن جرير: يجوز أن يعفى عنهم في غدره فعلوها، ما لم ينصبوا حرباً، ولم يمتنعوا من أداء الجزية والإقرار بالصغار، فلا يتوجه النسخ<sup>(١)</sup>.

**المثال الثالث:** قال ابن الجوزي عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ﴾ [الأعراف: ١٨٠]: "والجمهور على أن هذه الآية محكمة، لأنها خارجة مخرج التهديد، كقوله تعالى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ [المدثر: ١١].

وقد ذهب بعضهم إلى أنها منسوخة بآية القتال، لأن قوله تعالى: ﴿وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ﴾ يقتضي الإعراض عن الكفار، وهذا قول ابن زيد<sup>(٢)</sup>.

**المثال الرابع:** قال ابن الجوزي عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِنْ جَدَلُوكَ فَقُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الحج: ٦٨]: "قال أكثر المفسرين: هذا نزل قبل الأمر بالقتال، ثم نُسخ بآية السيف.

وقال بعضهم: هذا نزل في حق المنافقين، كانت تظهر من أقوالهم وأفعالهم فَلَآتٌ تدل على شركهم، ثم يجادلون على ذلك، فَوَكَّلَ أمرهم إلى الله تعالى، فالآية على هذا محكمة<sup>(٣)</sup>.

(١) زاد المسير في علم التفسير (٦٣/٥).

(٢) زاد المسير في علم التفسير (٢٢٨/٦).

(٣) زاد المسير في علم التفسير (٤٨٩/٩).



**المثال الخامس:** قال ابن الجوزي عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَدَرَهُمْ يَحْضُوا وَيَلْعَبُوا حَتَّىٰ يُلَاقُوا يَوْمَهُمُ الَّذِي يُوْعَدُونَ﴾ [الرَّحْف: ٨٣]: " والمراد: يلاقوا يوم القيامة، وهذه الآية عند الجمهور منسوخة بآية السيف"<sup>(١)</sup>.

وهذا جدول فيه بيان عدد مواضع أنواع علوم القرآن:

أنواع علوم القرآن في نسبة القول للجمهور		
النسبة	عدد المواضع	النوع
٢٥,٠%	٢٠	أسباب النزول
٢٧,٥%	٢٢	المكي والمدني
٢١,٣%	١٧	المبهمات
٢٦,٣%	٢١	الناسخ والمنسوخ
١٠٠,٠%	٨٠	الإجمالي

ومن هذا الجدول وهذه الأمثلة يتبين ما يلي:

**أولاً:** عناية ابن الجوزي بمسائل علوم القرآن، حيث نسب فيها القول للجمهور في ثمانين موضعاً، أي: ما نسبته (١٧,٤٪)، وهي أكثر المجالات بعد مجال التفسير، وذلك لارتباطه الوثيق بمجال التفسير.

**ثانياً:** أن ابن الجوزي ذكر أهم أنواع علوم القرآن المرتبطة في التفسير، وهي أسباب النزول، والمكي والمدني، والمبهمات، والناسخ والمنسوخ.

**ثالثاً:** أكثر أنواع علوم القرآن التي نسب فيها ابن الجوزي القول للجمهور، هو المكي والمدني حيث بلغت عدد مواضعه اثنان وعشرون موضعاً، أي: ما نسبته (٢٧,٥٪) من علوم القرآن، ثم يأتي بعده النسخ والمنسوخ، وعدد مواضعه واحد وعشرون موضعاً، أي: ما نسبته (٢٦,٣٪)، ثم يأتي بعده أسباب النزول، وعدد مواضعه عشرون موضعاً، أي: ما نسبته (٢٥,٠٪)، ثم يأتي بعده المبهمات، وعدد مواضعه سبعة عشر موضعاً، أي: ما نسبته (٢١,٣٪).

(١) زاد المسير في علم التفسير (١٥٨/١٢).



## المبحث الثالث: مسائل الأحكام الشرعية.

المراد بالأحكام الشرعية: هي المسائل التي تتعلق بالأحكام الفقهية.

وقد اشترط العلماء لمن أراد تفسير القرآن أن يكون عالماً بالفقه وعلومه، وقد تفاوت المفسرون في ذكر مسائل الأحكام الشرعية في تفاسيرهم، فمنهم المقل ومنهم المكثرون، ومن الأمثلة على نسبة القول للجمهور عند ابن الجوزي في الأحكام الشرعية<sup>(١)</sup>:

**المثال الأول:** قال ابن الجوزي عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينُ فَأَرْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ [النساء: ٨]: "فَأَرْزُقُوهُمْ مِنْهُ" أي: أعطوهم منه، وقيل: أطعموهم، وهذا على وجه الاستحباب عند الأكثرين.

وذهب قوم إلى أنه واجب في المال، فإن كان الورثة كباراً، تولوا إعطائهم، وإن كانوا صغاراً تولوا ذلك عنهم وليهم، فروي عن أبي عبيدة أنه قسّم مال أيتام، فأمر بشاة، فاشترت من ما لهم، وبطعام فضنع، وقال: لولا هذه الآية لأحببت أن يكون من مالي.

وكذلك فعل محمد بن سيرين في أيتام وليهم.

وكذلك روي عن مجاهد: أن ما تضمنته هذه الآية واجب<sup>(٢)</sup>.

**المثال الثاني:** قال ابن الجوزي عند تفسير قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيِّدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّرَةٌ طَعَامَ مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلٌ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥]: "قوله: ﴿فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ (الانتقام): المبالغة في العقوبة.

وهذا الوعيد بالانتقام لا يمنع إيجاب جزاء ثانٍ إذا عاد، وهذا قول الجمهور، وبه قال مالك والشافعي، وأحمد.

وقد روي عن ابن عباس، والنخعي، وداود: أنه لا جزاء عليه في الثاني، إنما وعد بالانتقام<sup>(٣)</sup>.

(١) وللاستزادة من الأمثلة، انظر: زاد المسير في علم التفسير (٢/٢٥١)، (٢/٤٢٨)، (٤/٤٣٦)، (٦/٥٠٥)، (١٠/١٠٢).

(٢) زاد المسير في علم التفسير (٦/٢٦٩).

(٣) زاد المسير في علم التفسير (٥/٢٣٦).



**المثال الثالث:** قال ابن الجوزي عند تفسير قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [الأنفال: ١]: "ويجوز النفل قبل إحرار الغنيمة، وهو أن يقول الإمام: مَنْ أصاب شيئاً فهو له، وبه قال الجمهور"<sup>(١)</sup>.

**المثال الرابع:** قال ابن الجوزي عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُر رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾ [الكهف: ٢٤]: "وقد اختلف في الوقت الذي يصح فيه الاستثناء على ثلاثة أقوال: أحدها: أنه لا يصح الاستثناء إلا موصولاً بالكلام، وقد روي عن أحمد نحو هذا، وبه قال أكثر الفقهاء.

والثاني: أنه يصح ما دام في المجلس قاله الحسن، وطاووس، وعن أحمد نحوه.

والثالث: أنه لو استثنى بعد سنة، جاز، قاله ابن عباس، ومجاهد، وسعيد بن جبير، وأبو العالية. وقال ابن جرير الطبري: الصواب للإنسان أن يستثنى ولو بعد حنثه في يمينه، فيقول: إن شاء الله، ليخرج بذلك مما ألزمه الله في هذه الآية، فيسقط عنه الحرج، فأما الكفارة فلا تسقط عنه بحال، إلا أن يكون الاستثناء موصولاً بيمينه، ومن قال: له ثنياه ولو بعد سنة، أراد سقوط الحرج الذي يلزمه بترك الاستثناء دون الكفارة"<sup>(٢)</sup>.

**المثال الخامس:** قال ابن الجوزي عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [النور: ٤-٥]: "وحد المقدوف حق لآدمي، يصح أن يُبرئ منه، ويعفو عنه.

وقال أبو حنيفة: هو حق الله، وعندنا أنه لا يُستوفى إلا بمطالبة المقدوف، وهو قول الأكثرين.

وقال ابن أبي ليلى: يحده الإمام وإن لم يُطالب المقدوف"<sup>(٣)</sup>.

(١) زاد المسير في علم التفسير (٦/٢٦٩).

(٢) زاد المسير في علم التفسير (٩/٤٧).

(٣) زاد المسير في علم التفسير (١٠/٧٤).



وعدد المواضع التي نسب فيها القول للجمهور في مسائل الأحكام الشرعية خمسة وعشرين موضعاً - كما مر - ومن هذا يتبين ما يلي:

أولاً: أن عدد المواضع التي نسب فيها ابن الجوزي القول للجمهور في مسائل الأحكام الشرعية قليل جداً مقارنة بالتفسير وعلوم القرآن، حيث بلغ عددها خمسة وعشرين موضعاً، أي: ما نسبته (٤,٥٪).

ثانياً: مع قلة مواضع مسائل الأحكام الشرعية، إلا أن ابن الجوزي اعتنى بها، فأورد الأقوال الواردة مع نسبتها لقائلها من الفقهاء.



## المبحث الرابع: مسائل اللغة.

المراد بمسائل اللغة: هي المسائل التي تتعلق باللغة وعلومها.

وقد اشترط العلماء لمن أراد أن يُفسر القرآن أن يكون عالماً بعلوم اللغة العربية، وقد أكثر ابن الجوزي من النقل عن علماء اللغة في تفسيره، لكنها غالباً ما تكون مرتبطة ببيان معنى الآية والتفسير، ولذلك كانت المواضع اللغوية التي نسب فيها القول إلى الجمهور قليلة جداً، فلم تتجاوز خمسة مواضع، وهي المواضع الآتية:

**الموضع الأول:** قال ابن الجوزي عند تفسير قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ﴾ [الْفَاتِحَةُ: ٣]: "فأما ﴿الرَّحْمَنُ﴾: فذهب الجمهور إلى أنه مشتق من الرحمة، مبني على المبالغة، ومعناه: ذو الرحمة التي لا نظير له فيها. وبناء فعلاّن في كلامهم للمبالغة، فإنهم يقولون للشديد الامتلاء: مَلَأَن، وللشديد الشبع: شَبَعَان.

قال الخطابي: و(الرحمن): ذو الرحمة الشاملة التي وسعت الخلق في أرزاقهم ومصالحهم، وعمت المؤمن والكافر"<sup>(١)</sup>.

**الموضع الثاني:** قال ابن الجوزي عند تفسير قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ﴾ [البَقَرَةُ: ١٧]: "وفي قوله: ﴿اسْتَوْقَدَ﴾ قولان:

أحدهما: أن السين زائدة، وأنشدوا:

وَدَاعٍ دَعَا يَا مَنْ يُجِيبُ إِلَى النَّدَى فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَلِكَ مُجِيبٌ

أراد: فلم يجبه، وهذا قول الجمهور، منهم: الأخفش، وابن قتيبة.

والثاني: أن السين داخلية للطلب، أراد: كمن طلب من غيره ناراً"<sup>(٢)</sup>.

(١) زاد المسير في علم التفسير (١/١٨٦).

(٢) زاد المسير في علم التفسير (١/٢٥٤).



**الموضع الثالث:** قال ابن الجوزي عند تفسير قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ آتِفُوا رَبَّكُمْ لَلَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [النساء: ١]: و(النفس الواحدة): آدم، و(زوجها) حواء، و(من) في قوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ مِنْهَا﴾ للتبعيض في قول الجمهور.

وقال ابن بحر: ﴿مِنْهَا﴾، أي: من جنسها<sup>(١)</sup>.

**الموضع الرابع:** قال ابن الجوزي عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ﴾ [النساء: ١١]: و(الأخوة): اسم جمع.

واختلفوا في أقل الجمع:

فقال الجمهور: أقله ثلاثة.

وقال قوم: اثنان.

والأول: أصح<sup>(٢)</sup>.

**الموضع الخامس:** قال ابن الجوزي عند تفسير قوله تعالى: ﴿مَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ﴾ [الحج: ٢٥]: الإلحاد في اللغة: العدول عن القصد، والباء زائدة، كقوله تعالى: ﴿تَنَبَّأْتُ بِالْذُّهْنِ﴾ [المؤمنون: ٢٠]، وأنشدوا:

بِوَادٍ يَمَانٍ يُنْبِتُ السِّدْرَ صَدْرُهُ وَأَسْفَلُهُ بِالْمَرْخِ وَالشَّبَّهَانِ

المعنى: وأسفله ينبت المرخ.

وقال آخر:

هُنَّ الْحَرَائِرُ لَا رَبَّاتُ أَحْمَرَةٍ سُودُ الْحَاجِرِ لَا يَقْرَأَنَّ بِالسُّورِ

وقال آخر:

نَحْنُ بَنُو جَعْدَةَ أَرْبَابُ الْفَلَجِ نَضْرِبُ بِالسَّيْفِ وَنَرْجُو بِالْفَرْجِ

هذا قول جمهور اللغويين.

(١) زاد المسير في علم التفسير (٦/٤).

(٢) زاد المسير في علم التفسير (٤٨/٤).



قال ابن قتيبة: (والباء) قد تزداد في الكلام، كهذه الآية، وكقوله تعالى: ﴿أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١]، ﴿وَهَزَىٰ إِلَيْكَ جِدْعَ النَّخْلَةِ﴾ [مريم: ٢٥]، ﴿بِأَيْدِيكُمْ أَلْمُفْتُونَ﴾ [القلم: ٦]، ﴿تُلْفُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ﴾ [الممتحنة: ١]، ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا﴾ [الإنسان: ٦] أي: يشربها، وقد تزداد (من) كقوله تعالى: ﴿مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِن رِّزْقٍ﴾ [الذاريات: ٥٧]، وتزداد (اللام) كقوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْتَابُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٤]، و(الكاف) كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، و(عن) كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [الثور: ٦٣]، و(إن)، كقوله تعالى ﴿فَإِنَّهُ مُلْقِيكُمْ﴾ [الجمعة: ٨]، و(إن) الخفيفة، كقوله تعالى: ﴿فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٦]، و(ما)، كقوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لِّيُصْبِحَنَّ نَدِيمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، و(الواو) كقوله تعالى: ﴿وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ﴾ [الصافات: ١٠٣ - ١٠٤].<sup>(١)</sup>

### ومن الجدول السابق في أول هذا الفصل وهذه الأمثلة يتبين:

قلة المواضع التي نسب فيها ابن الجوزي القول للجمهور في مسائل اللغة، حيث بلغت خمسة مواضع، أي: ما نسبته (١,١٪)، ويظهر أن سبب ذلك؛ أن كثيراً من مسائل اللغة يكون ارتباطها بالتفسير أشد.

(١) زاد المسير في علم التفسير (٩/٤٤٨-٤٥٠).

